

|  |
| --- |
| الاتحــاد الـدولــي للاتصــالات |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  |  | **ITU-T** |
|  |  | قطـاع تقييس الاتصـالاتفي الاتحاد الدولي للاتصالات |

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

الحـمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016

القـرار 68 - الدور المتطور لدوائر الصناعة في قطاع تقييس الاتصالات



تمهيـد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريفة، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات، تعد المعايير اللازمة على أساس التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهرتقنية الدولية (IEC).

© ITU 2016

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المنشورة بأي وسيلة كانت إلا بإذن خطي مسبق من الاتحاد الدولي للاتصالات.

القـرار 68 (المراجَع في الحمامات، 2016)

الدور المتطور لدوائر الصناعة في قطاع تقييس الاتصالات

(جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (الحمامات، 2016)،

إذ تدرك

 *أ )* أن القرار 122 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الدور المتطور للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات يدعو كذلك إلى تنظيم الندوة العالمية للمعايير؛

*ب)* أهداف القرار 123 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن سد الفجوة في ميدان التقييس بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية[[1]](#footnote-1)1؛

*ج)* أن قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد هو هيئة التقييس الدولية الوحيدة التي تضم 193 دولة عضواً وأكثر من 520 عضو قطاع ومنتسبين وهيئات أكاديمية من جميع أنحاء العالم؛

*د )* الاستنتاجات الهامة للندوة العالمية للمعايير التي انعقدت في دبي 2012، والتي تغطي القرارين المذكورين أعلاه، لا سيما:

- تيسير تبادل وجهات النظر مع ممثلي الصناعة رفيعي المستوى بشأن سيناريو التقييس ومراعاة تطور الصناعة واحتياجات المستعمل في عمل قطاع تقييس الاتصالات؛

- القيام بهذا العمل دون المساس بالمركز الفريد الذي يحتله الاتحاد باعتباره وكالة حكومية دولية تتبع الأمم المتحدة وتجمع كيانات أُخرى تمثل القطاع الخاص والصناعة والمستعملين وغير ذلك، أو بإجراءات العمل التقليدية القائمة على تقديم المساهمات في قطاع تقييس الاتصالات؛

*ﻫ )* أن مدير مكتب تقييس الاتصالات نظّم منذ 2009 ستة اجتماعات للمديرين التنفيذيين رفيعي المستوى من القطاع الخاص لمناقشة المشهد العام للتقييس وتحديد وتنسيق الأولويات في مجال التقييس والسبل الكفيلة بتلبية احتياجات القطاع الخاص على أكمل وجه؛

*و )* أن استنتاجات اجتماعات كبار مسؤولي التكنولوجيا جُسّدت في البيانات الرسمية لقطاع تقييس الاتصالات، وأن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) راعاها حيثما كان ذلك ملائماً،

وإذ تضع في اعتبارها

 *أ )* أن البلدان النامية لا تشارك تقريباً إلا في أنشطة التقييس التي يضطلع بها قطاع تقييس الاتصالات ومن المحتمل ألا تستطيع المشاركة في أنشطة منظمات وضع المعايير العالمية و/أو الإقليمية المتجزئة بشكل متزايد ولا في المحافل الصناعية والاتحادات التجارية أو حضور اجتماعاتها؛

*ب)* أن قطاع تقييس الاتصالات ينبغي له أن يستمر في تعزيز دوره وتطوره وفقاً لما يقتضيه القرار 122 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، وأن يكرر عقد اللقاء المكرس للمديرين التنفيذيين من القطاع الخاص، على غرار الندوة العالمية للمعايير، على أن يقتصر على القطاع الخاص، وذلك بغية تقوية دور قطاع التقييس من خلال اتخاذ تدابير ملائمة للاستجابة للاحتياجات التي يعبر عنها المديرون التنفيذيون فيما يتعلق بمتطلباتهم وأولوياتهم الخاصة بأنشطة التقييس في إطار القطاع، مع مراعاة احتياجات وشواغل البلدان النامية أيضاً؛

*ج)* أن قطاع تقييس الاتصالات ينبغي له أيضاً أن يشجع التعاون مع المنظمات الأُخرى المعنية بوضع المعايير،

وإذ تلاحظ

*أ )* أن وضع المعايير في قطاع تقييس الاتصالات ينبغي أن يستجيب بشكل ملائم وعلى نحو منسق لاحتياجات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تشجيع مشاركة ممثلي الصناعة في قطاع تقييس الاتصالات؛

*ب)* أن جزءاً أساسياً من الأعمال المتصلة بوضع المعايير التقنية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) يضطلع به ممثلو صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* أن التوصيات المقترحة استجابةً لهذه الاحتياجات المنسقة ستؤدي إلى زيادة مصداقية قطاع التقييس وستفي باحتياجات البلدان من خلال نشر حلول تقنية مثلى والحد من تكاثر الحلول مما يعود أيضاً بفوائد اقتصادية على البلدان النامية؛

*د )* أن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات اعترف بالحاجة إلى وظيفة استراتيجية في قطاع تقييس الاتصالات وأن إسهام الصناعة في هذه الاستراتيجية مرغوب فيه إلى حدٍ كبير؛

*ه )* أن مكتب تقييس الاتصالات ينظم أيضاً اجتماعات للرؤساء التنفيذيين (اجتماعات للمديرين التنفيذيين)،

تقـرر تكليف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بمواصلة تنظيم اجتماعات للمديرين التنفيذيين من الصناعة، مثل اجتماعات فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا (CTO)، للمساعدة على تحديد وتنسيق الأولويات والمواضيع في مجال التقييس؛

2 بعرض احتياجات البلدان النامية في هذه الاجتماعات بالتشاور معها قبل انعقاد هذه الاجتماعات وتشجيع مشاركة ممثلي الصناعة المحليين؛

3 بتشجيع المشاركة في فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا من خلال تمثيل واسع لدوائر الصناعة من أعضاء قطاع تقييس الاتصالات من جميع المناطق؛

4 بوضع آليات فعّالة لتنظيم مشاركة ممثلي الصناعة في هذه الاجتماعات (من خلال تشكيل ثابت لفريق كبار مسؤولي التكنولوجيا ومشاركة منتظمة لأعضاء الفريق أو من ينوب عنهم، على سبيل المثال)؛

5 بمواصلة إدراج استنتاجات اجتماعات فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا في البيانات الرسمية لقطاع تقييس الاتصالات؛

6 بأن يأخذ نتائج فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا في الاعتبار في عمل قطاع تقييس الاتصالات، ولا سيما في الوظيفة الاستراتيجية للفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وفي لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات حسب الاقتضاء؛

7 بإعداد تقرير بصورة منتظمة إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بشأن متابعة استنتاجات فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا؛

8 بإعداد تقرير إلى الجمعية العالمية المقبلة لتقييس الاتصالات من أجل تقييم نتائج فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا خلال هذه الفترة ودراسة مدى الحاجة إلى الاستمرار في أنشطته أو تعزيزها،

تشجع أعضاء القطاع من البلدان النامية

على المشاركة من خلال مسؤوليهم التنفيذيين في اجتماعات كبار مسؤولي التكنولوجيا، ورفع مقترحاتهم بشأن مجالات التقييس ذات الأولوية بالنسبة إليهم، وبشأن أولويات واحتياجات البلدان النامية في مجال التقييس.

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)